بعد ارتفاعات انطلقت منذ عام 2001

«ساكسو بنك»: هل سيعلن الهبوط الأخير لأسعار الذهب نهاية مسيرة الانتعاش؟

أول هانسن

الذهب ينخفض إلى مستويات قياسية

قال أول هانسن، رئيس قسم إستراتيجية السلع في ساكسو بنك خلال التقرير الأسبوعي، ان التراجع شبه الحر الذي شهده سعر الذهب خلال أيام التداول القليلة الماضية قد حجب الأخبار المالية الأخرى من على الصفحات الأولى للصحف؛ فالذهب الذي لطالما كان محبوبا للمستثمرين على مدى العقد الماضي ومكنهم من تحقيق الكثير من الأرباح خلال تلك الفترة بدا فجأة أنه عرضة للمخاطر وغير حصين.

وتابع: والسؤال هل سيعلن الهبوط الأخير نهاية مسيرة الانتعاش التي بدأت في عام 2001؟ أم أن التاريخ سيظهر ذلك على أنه فرصة عظيمة للاستثمار؟

ومضى: كان الذهب حتى يوم الجمعة الماضي قد قضى الأشهر الثمانية عشرة الماضية في تحرك ضمن النمط المحدد والمستويات التجارية المعهودة والنطاق السعري الواسع الممتد بين 1525 و1800 دولار أمريكي للأوقية؛ ولكننا شهدنا منذ سبتمبر الماضي -بشكل خاص- انجرافا بطيئا نحو الانخفاض إلى مستويات أدنى من تلك عقب فشل الذهب للمرة الثالثة في تخطي مستوى الألف وثمانمئة دولار أمريكي للأوقية.

وقال: بدأ المضاربون -مثل صناديق التحوط المعروفين بميلهم إلى سرعة التصرف عندما تلوح التغييرات- يفقدون الثقة منذ شهر سبتمبر: فمن ذروة شراء العقود الآجلة ووضعيات خيارات بلغت ما يقرب من 20 مليون أوقية، بدأوا بإجراء تخفيض تدريجي لذلك، بحلول يوم الثلاثاء الماضي، حتى باتت تداولاتهم في حدود 5.6 ملايين أوقية فقط.

واصل المستثمرون -الذين ما زالوا يستخدمون المنتجات المتداولة في البورصة أو الصناديق المتداولة في أسواق المال للحصول على التعرض التحوطي فيما يتعلق بالذهب- إما التكديس أو الإبقاء على أوضاع تداولهم حتى فبراير وهو الوقت الذي بدأ فيه ضعف السعر الذي يشهده حاليا بالتأثير.

ويُنظرُ لهذا القطاع من المستثمرين عموما على أنه يعتمد استثمار المدى الأطول؛ وبصرف النظر عن وجود العديد من صغار المستثمرين ضمن هذا القطاع، فإنه يشمل أيضا بعض صناديق التحوط الكبيرة مثل بولسون وشركاه الذي كان مع نهاية سنة 2012 يمتلك 21.8 مليون سهم في أكبر صندوق ألا وهو صندوق ذهب ستاندرد اند بورز لشهادات الإيداع.

وقال ساكسو بنك أن الانطلاقة الذي حدثت في فبراير كانت الاختراق الفني للحاجز الذي هو أدنى من مستوى 1625 دولارا أمريكيا للأوقية والذي تبعته بعد بضعة أيام إشارة البيع التقنية مسماة تقاطع الموت في 20 فبراير.

أثارت مثل هذه الإشارة -التي تُشغل عندما يتخطى معدل حركة الخمسين يوم معدل حركة المائتي يوم- خلال الخمس سنوات الماضية عمليات بيع بلغت 15 و8 في المئة في مناسبتين من أصل ثلاثة.

ومع الكثير من الاستثمار في المنتجات المتداولة في البورصة، بدأت الكرة بالتدحرج.

خلال الشهر الماضي، شهدنا استمرار التجار في بيع مخزوناتهم على الرغم من الدعم الأساسي المتأتي من أزمة الديون الأوروبية المتمثلة في قبرص والبيانات الاقتصادية المعتدلة من الولايات المتحدة والصين وبرنامج ضخم لشراء الأصول من بنك اليابان.

ما هزّ حقًا أعصاب المستثمرين الأسبوع الماضي هو احتمال بيع قبرص احتياطياتها من الذهب لتغطية خسائرها. يستطيع السوق استيعاب هذا البيع بسهولة، إلا أن المخاوف انتشرت بشأن أنه في حال تنفيذها يمكن أن تصبح سابقة للبنوك المركزية الأخرى الهامشية في منطقة اليورو. مثل هذا الإجراء كان سيكون له تأثير أكبر بكثير على أسواق الذهب إذا نسبة لحجم الموجودات الحالية التي تمتلكها دول مثل إسبانيا وإيطاليا.

وإذا أضفنا إلى هذه الحالة استمرار تخفيض أحد دور سبائك الذهب سعر الذهب، فإن المسار قد حُدِّدَ، ومتى ما وصل سعر الذهب إلى مستوى الدعم البالغ 1525 دولار أمريكي للأوقية وانثقب كما لو أنه لم يوجد، فإن موجات من طلبات الشراء من قبل كل من السوق الفورية والعقود الآجلة قد جعلت السعر يهبط لولبيا، خلال الساعة الأولى من مذبحة التداول يوم الجمعة الماضي، كان ما يقرب من 9 ملايين أوقية من ذهب العقود الآجلة قد استبدلت أصحابها.

أتبعتْ خسارة التسعة والخمسين مليونَ دولار أمريكي يوم الجمعة بخطوة أكبر منها اليوم، والسؤال الكبير الذي بات يسأله الجميع الآن هو: متى سيتوقف البيع؟ كما ذكرنا سابقا، فإن الدعم الأساسي قد زاد ولكن تم تجاهله في الأسابيع الأخيرة، وحتى نتمكن من تأسيس أرضية، فإن الضعف الاقتصادي الإضافي الذي يمكن أن يتجه نحو مواصلة الدعم من عمليات شراء الأصول في الولايات المتحدة سوف يكون له تأثير إما محدود أو منعدم. تبدو الصورة الفنية قاتمة جدا بوضوح، مع نشأة مقاومة قوية الآن بين 1500 و1525 دولار أمريكي للأوقية، وهي المنطقة التي سوف نصل إليها لا محالة عبر عمليات بيع جديدة إذا ما عاود السعر الوصول إليها قريبا.

يبدو اتجاه الهبوط مهيأ للنزول إلى مستوى 1300 دولار للأوقية، وهو ما يمثل 50 في المئة من ارتداد الانتعاش في أعقاب انهيار بنك ليمان بروس في خريف عام 2008. كما تجدر الإشارة إلى أن السعر الحالي الذي يزيد بقليل عن 1400 دولار أمريكي للأوقية هو ضمن منطقة النمط المحدد والمستويات التجارية البالغة ما بين 1300 و1425 دولار أمريكي للأوقية التي قضى فيها الذهب ستة أشهر من أواخر عام 2010 وحتى أوائل عام 2011.

بدأ المضاربون يفقدون الثقة في الذهب حتى باتت تداولاتهم في حدود 5.6 ملايين أوقية

البنك الدولي يقدم قرضين وهبة للمغرب بنحو 370 مليون دولار

الرباط - «كونا»: قدم البنك الدولي الى المغرب أمس قرضين وهبة بقيمة اجمالية تبلغ 369.44 مليون دولار لدعم برنامج المملكة للتنافسية الاقتصادية ومخططاتها الزراعية والبيئية.

وتبلغ قيمة القرض الأول 160 مليون دولار ويهدف لتمويل برنامج دعم التنافسية الذي سيساهم في تشجيع الاصلاحات السياسية العامة التي تباشرها الحكومة المغربية لاسيما ما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال والحوكمة الاقتصادية اضافة الى تسهيل المبادلات التجارية وتعزيز الشفافية.

ويهدف القرض الثاني الذي تبلغ قيمته 203 ملايين دولار الى دعم مخطط الحكومة المغربية في مجال الزراعة بهدف تحسين فعالية الأسواق الداخلية وتدبير مياه الري وتشجيع الابتكار والبحث في المجال الزراعي اضافة الى دعم صغار المزارعين.

وسيتم تخصيص 6.44 ملايين دولار قدمها صندوق البيئة العالمي للمغرب كهبة لدعم مشروع للزراعة التضامنية والمندمجة في المملكة.

ووقع اتفاقيات التمويل أمس مدير قسم المغرب العربي بالمكتب الاقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي سيمون غراي ووزيرا الاقتصاد والمالية والزراعة والصيد البحري المغربيان نزار بركة وعزيز أخنوش على التوالي.

وقال غراي ان هذه المشاريع ستشجع صغار المزارعين على ادخال تدابير للحفاظ على التربة والتنوع البيولوجي وسترتكز على المناطق الهامشية المستهدفة في جهتين جنوب ووسط المغرب.

رئيس الوزراء الإسباني: سنعمل على تحسين توقعات صندوق النقد

مدريد - «كونا»: أكد رئيس الوزراء الاسباني ماريانو راخوي ان حكومته ستعمل على تحسين التوقعات الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي بخصوص اقتصاد اسبانيا.

وقال راخوي في تصريح للصحافيين أمس ان الحكومة الاسبانية اتخذت خلال الفترة الماضية حزمة من الاصلاحات الهيكلية الهادفة الى خفض عجز البلاد واستعادة ثقة المستثمرين الدوليين وتحقيق النمو الاقتصادي مشيرا في هذا السياق الى ان تلك الاصلاحات «بدأت تؤتي أكلها».

وكان صندوق النقد الدولي توقع في تقرير حول الافاق الاقتصادية العالمية نشره أمس تراجع الناتج المحلي الاسباني بمعدل 1.6 في المئة في عام 2013 وبدء الاقتصاد الاسباني بالتعافي في عام 2014 بنمو قدره 0.7 في المئة.

كما توقع ان تواصل معدلات البطالة ارتفاعها في اسبانيا لتبلغ 27 في المئة من الأيدي العاملة في البلاد بنهاية العام الحالي عى ان تنخفض تلك النسبة بشكل طفيف في عام 2014 الى 26.5 في المئة. وبذلك يكون صندوق النقد الدولي خفض توقعاته بشأن الاقتصاد الاسباني حيث كان قد توقع في تقرير نشره في يناير الماضي تراجع الناتج المحلي للبلاد بمعدل 1.5 في المئة فقط خلال العام العام الجاري وعودة الاقتصاد الاسباني الى مسار النمو بمعدل 0.8 في المئة خلال العام المقبل.

وكان راخوي قد أكد في مؤتمر صحافي مطلع الشهر الجاري ان الاقتصاد الاسباني سيبدأ بالنمو بشكل واضح في عام 2014 متوقعا ان يسجل الناتج الاجمالي المحلي للبلاد نموا بمعدل 1.2 في المئة في عام 2014.

«غرفة الشارقة» تشارك في مؤتمر الغرف العالمي في قطر

تشارك غرفة تجارة وصناعة الشارقة في مؤتمر غرف التجارة العالمي الثامن الذي تحتضن فعالياته العاصمة القطرية الدوحة تحت شعار «فرص تناسب الجميع» خلال الفترة من 22 إلى 25 من شهر إبريل الجاري.

ويتيح المؤتمر فرصة لتعزيز شراكة القطاع الخاص المحلي مع نظرائه في كافة دول العالم وبحث سبل تنمية وتوسيع أطر التعاون بين الغرفة والغرف والاتحادات الأعضاء المشاركة في هذا المؤتمر.

وسيتم خلال المؤتمر تدارس واقع وآفاق مجتمع الأعمال العالمي ومتطلبات التطوير والتنمية وإطلاق المبادرات والمشاريع في مجالات التجارة والاستثمار.

ويمثل الغرفة وفدا يضم سعيد عبيد الجروان النائب الثاني لرئيس مجلس إدارتها وحسين محمد المحمودي مديرها العام وعمر علي صالح مدير إدارة الشؤون الدولية وجمال سعيد بوزنجال مدير الاتصال المؤسسي.

وأوضح المحمودي ان المشاركة في المؤتمر تمتد إلى تجهيز منصة عرض تعريفية وترويجية عن إمارة الشارقة من حيث مشروعاتها ومعالمها وخدمات دوائرها المحلية والتي تتجسد في مشاركة هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق» ضمن جناح الغرفة.. مشيرا إلى أن المشاركة تهدف إلى إبراز أنشطة وخدمات ومبادرات الغرفة تجاه قطاع الأعمال الخاص والحكومي.

وعن محاور وجلسات عمل المؤتمر التي يشارك فيها وفد الغرفة قال المدير العام إنها تستعرض قضايا وتحديات وموضوعات ومسائل عن التعليم والبطالة والمرأة في قطاع الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ديناميكية نمو الاقتصاد العالمي وفعالية حركة التجارة الدولية.

كردستان العراق تقترب من ضخ النفط لأسواق العالم عبر تركيا

ضخ النفط العراقي عبر تركيا

أنقرة - «رويترز»: ستكون كردستان العراق مستعدة لتصدير النفط الخام إلى الأسواق العالمية عبر تركيا خلال بضعة أشهر بعد استكمال إقامة خط أنابيب جديد في خطوة من شأنها تعميق الخلاف مع بغداد بشأن تقسيم إيرادات النفط.

وقالت أربعة مصادر من قطاع النفط في تركيا لرويترز إن حكومة إقليم كردستان تمضي قدما لاستكمال خط الأنابيب في الربع الثالث من العام. ويربط الخط حقل طق طق النفطي الذي تديره شركة جينل بخط أنابيب قائم بين العراق وتركيا.

وأعطت تركيا الضوء الأخضر للخطة التي تشمل دخول النفط من حقل طق طق إلى خط الأنابيب كركوك-جيهان عند محطة الضخ فيشخابور قرب الحدود التركية ليتدفق مباشرة إلى ميناء جيهان التركي لشحنه للأسواق العالمية.

وستساعد هذه الخطوة كردستان على زيادة صادراتها من النفط بدرجة كبيرة لكنها قد تغضب الحكومة المركزية في العراق التي تعتبر الصادرات المباشرة من الشمال غير قانونية وتقول إن تنامي التعاملات التجارية بين كردستان وتركيا يهدد بتقسيم العراق.

والنفط هو محور الخلاف بين الحكومة المركزية التي يهيمن عليها العرب في بغداد وبين الجيب الشمالي الذي يسيطر عليه الأكراد والذي يتعلق بالسيطرة على حقول النفط والأراضي وتقسيم إيرادات النفط. وحثت واشنطن القلقة من الخلافات بين بغداد والإقليم شبه المستقل على إقرار قانون وطني ينظم قطاع النفط طال انتظاره لحل المواجهة بين الطرفين والتي تصاعدت منذ استكمال سحب القوات الأمريكية في ديسمبر كانون الأول 2011. وقال مصدر مطلع من قطاع النفط مقيم في أنقرة «سيتم ربط خط الأنابيب الجديد بخط كركوك-جيهان». وأضاف «بالطبع عندما يتمكنون من التصدير عن طريق خط أنابيب ولا يحتاجون بعد ذلك لنقل النفط بالشاحنات ستزيد الكميات».

وقالت المصادر إن خط الأنابيب الجديد كان قد صمم في الأصل ليكون خطا للغاز الطبيعي لكن وزير الطاقة في كردستان العراق أشتي هورامي قال إنه سيحول إلى خط أنابيب لنقل النفط في خطوة ساعدت جينل إنرجي على وضع خطتها للصادرات عبر خط الأنابيب في 2014. ورفضت جينل التعليق على ذلك.

وقالت المصادر إن خط الأنابيب اكتمل بنسبة 80 في المئة وسيكون قادرا على نقل 300 الف برميل يوميا ويبنيه مقاول تركي.

وكان خام كردستان ينقل إلى الأسواق العالمية عبر خط الأنابيب الذي تسيطر عليه بغداد والواصل إلى تركيا لكن الصادرات عبر هذا الطريق توقفت العام الماضي بسبب خلاف على المدفوعات.

وكان الخام الذي يضخ من حقل طق طق ينقل بشاحنات عبر الحدود الشمالية للعراق دون استخدام خط الأنابيب العراقي.

وقالت بغداد إنها تملك وحدها سلطة التحكم في الصادرات وتوقيع العقود في حين يقول الأكراد إن الدستور يكفل لهم حق القيام بذلك.

لكن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خفف من نبرته في وقت سابق هذا الشهر قائلا إن العراق يرحب بأي خطوة باتجاه التقارب مع تركيا على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وحسن الجوار.

غير أن المصادر تقول إن الآمال المعلقة على المصالحة قد تختبر مرة أخرى عندما يبدأ عمل خط الأنابيب الجديد وتصبح مسألة كيفية تقسيم الإيرادات بين كردستان وبغداد أكثر إلحاحا.

وقال أحد المصادر «أعتقد أن ذلك يتطلب اتفاقا بين تركيا كردستان وبغداد».

وأضاف «أين ستدفع أموال النفط الذي يجري تصديره ومن الذي سيبيع النفط من جيهان... كل هذه أمور يتعين استكمالها باتفاق كتابي».

وقالت تركيا إن بأمكانها القيام بدور مهم في تسوية مشكلات المدفوعات بين الحكومة المركزية وكردستان.

وقال وزير النفط التركي تانر يلدز في وقت سابق هذا الشهر إن تركيا مستعدة لدعم اتفاق تحصل بغداد بموجبه على 83 في المئة من إيرادات صادرات النفط وتحصل كردستان على 17 في المئة المتبقية. وقال مسؤول تركي «تركيا تحترم حساسيات كل من بغداد واربيل وستعمل على أن يحصل كل طرف على نصيبه من إيرادات النفط وفقا لما ينص عليه الدستور». وقال مسؤول تركي آخر إن فتح حساب ضمان في تركيا تودع فيه إيرادات النفط العراقي سيكون خطوة مهمة لضمان توزيعها بشكل عادل.

برنت يتراجع إلى 99 دولاراً

لندن - «رويترز»: تراجع خام برنت باتجاه 99 دولارا للبرميل أمس متأثرا باحتملات ضعف الطلب على الوقود في الولايات المتحدة والصين أكبر مستهلكين للنفط في العالم وارتفاع مخزونات الخام الأمريكية.

وتواصل سيل الأنباء الاقتصادية القاتمة مع قيام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته للعامين الحالي والقادم مما يشير إلى تضاؤل فرص نمو الطلب على النفط.

وفقد خام بحر الشمال القياسي نحو ستة في المئة على مدى الجلسات الخمسة الأخيرة وسط أداء ضعيف للسلع الأولية عموما بفعل بيانات تظهر أن النمو في الصين ثاني أكبر بلد مستهلك للنفط في العالم قد تباطأ على غير المتوقع في الأشهر الثلاثة الأولى من 2013.

وانتعش الذهب لاحقا لكن معادن أخرى مثل النحاس واصلت التراجع.

وقال دومينيك تشيريتشيلا من معهد إدارة الطاقة «في الوقت الحالي اتجاه سوق النفط نزولي من الناحية الفنية مع تأثر العوامل الأساسية بتدهور توقعات الطلب وسط وفرة في الإمدادات».

وقالت ماريا فان دير هوفن مديرة وكالة الطاقة الدولية إن تراجع سعر النفط يثبت وفرة المعروض في السوق.

وبحلول الساعة 0939 بتوقيت غرينتش فقد خام برنت 75 سنتا ليسجل 99.16 دولارا للبرميل بعد أن هبط إلى 98 دولارا يوم الثلاثاء وهو أضعف سعر منذ يوليو تموز 2012. وانخفض الخام الأمريكي 72 سنتا إلى 88 دولارا للبرميل.

وقال تشيريتشيلا «في الوقت الحالي لا يوجد سبب فوري - عدا تغطية المراكز المدينة - يدفع للقول بأن أسعار النفط بصدد ارتفاع قوي».

بعثة النقد غادرت دون التوصل لاتفاق «القرض»

مصر: إحباط لعدم وجود خطة للإصلاح الاقتصادي

البنك المركزي المصري

«رويترز»: قد تتدبر مصر أمرها فيما تبقى من هذا العام بدون قرض من صندوق النقد الدولي وتتحمل صيفا مشوبا بنقص الوقود وانقطاع الكهرباء بدلا من المجازفة بتطبيق برنامج لخفض الدعم وزيادة الضرائب قد يفجر اضطرابات قبل الانتخابات البرلمانية.

وغادرت بعثة صندوق النقد القاهرة بعد محادثات استمرت 12 يوما دون التوصل إلى اتفاق بشأن القرض المقترح بقيمة 4.8 مليارات دولار والذي تحتاجه مصر لتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلد العربي الأكبر من حيث عدد السكان.

وأعلن الطرفان إحراز تقدم في المحادثات وقالا إنها ستتواصل. لكن دبلوماسيين ومحللين يرون الحكومة ضعيفة وعاجزة وتفتقر إلى الخبرة الاقتصادية وغير قادرة فيما يبدو على الالتزام بإصلاحات متواضعة نسبيا طلبها الصندوق. فالوضع الداخلي المتوتر في البلاد يجعل أي صفقة مشحونة سياسيا.

وقال وزير التخطيط أشرف العربي إن المفاوضات كانت صعبة وركزت على إجراءات تعويض الفقراء عن رفع أسعار الطاقة بعد خفض دعم الوقود.

وتوقع الوزير التوصل إلى اتفاق سواء أثناء حضور وزراء مصريين اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي هذا الأسبوع في واشنطن أو في مايو ايار المقبل إذا عادت بعثة الصندوق إلى مصر.

وتشكك اقتصاديون ومحللون في ذلك.

فقال سمير رضوان وزير المالية الأسبق في اتصال مع رويترز «هم يدعون أنهم جادون بشأن إبرام صفقة مع الصندوق لكنهم غير جادين فعليا».

وأضاف «ليس هناك أي شخصية ذات وزن بين وزراء المجموعة الاقتصادية. يؤسفني أن أقول ذلك... ليس هناك شخص لديه خبرة جادة سوى محافظ البنك المركزي». وتوصلت مصر إلى اتفاق مبدئي مع الصندوق في نوفمبر الماضي لكن الرئيس محمد مرسي علق الاتفاق بعد أقل من ثلاثة أسابيع من إبرامه حين أوقف تنفيذ زيادات لضريبة المبيعات وسط عنف سياسي اندلع اعتراضا على صلاحيات الرئيس.

وكان رضوان الذي شغل منصب وزير المالية لعشرة أشهر بعد انتفاضة 2011 التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك قد تفاوض على قرض بقيمة 3.2 مليارات دولار مع صندوق النقد بشروط مخففة لكن المجلس العسكري الحاكم للبلاد آنذاك لم يوافق على الصفقة.

وقال رضوان إن مصر تحتاج بشدة إلى قرض الصندوق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد تدهور احتياطي النقد الأجنبي وتراجع السياحة والاستثمار ولاستعادة ثقة المستثمرين. وهذه وجهة نظر يشاركه فيها اقتصاديون آخرون.

لكن تدفق خمسة مليارات دولار على مصر كتمويلات مؤقتة من قطر وليبيا الأسبوع الماضي وإمكانية حصول البلاد على أموال إضافية من أصدقاء عرب وربما من دول مجموعة بريكس دون شروط مزعجة كما في حالة قرض الصندوق أزالا الاستعجال.

ويسافر مرسي إلى روسيا يوم الجمعة المقبل لطلب نفط وغاز وقمح ومعاونة في إنشاء صوامع حبوب بشروط ميسرة وربما قرض بقيمة ملياري دولار حسبما أفاد مصدر في موسكو.

وتقوم الحكومة بترشيد استيراد الوقود والقمح لتوفير احتياطي العملة الصعبة ما تسبب في طوابير انتظار طويلة أمام محطات الوقود ورفع أسعار الغذاء والوقود المهرب.